

البحرين الدولي طوال فترة الاحتلال. وبعد نهاية الحرب، وانسحاب القوات العراقية من الكويت، بدأت عملية بناء الشركة من جديد، فقامت بالتعاقد على شراء طائرات نفاثة جديدة مثل طائرات بوينغ ٧٧٧.

بداية الخصخصة

بدأت الخطوط الجوية الكويتية مرحلة أخرى من التحديث، من خلال البدء في خصخصة الشركة، وفي أكتوبر ٢٠٠٧ تم الإعلان عن خصخصة الشركة وتحويلها من مؤسسة إلى شركة مساهمة، على أن يتم توزيع ملكية الشركة بعد الخصخصة بواقع ٢٥ بالمئة من الشركة تباع في مزاد لمستثمرين محليين وأجانب، ونسبة ٤٠ بالمئة إلى مواطنين كويتيين في طرح أولي عام، ونسبة ٢٠ بالمئة للقطاع الخاص، فيما توزع نسبة ٥ بالمئة الباقية على موظفي الشركة. وسرعان ما قدم مجلس إدارة «الكويتية» استقالته لوزير المواصلات وقتها، عبدالواحد العوضي، لرفضه تحديث الأسطول، من خلال شركة ألافكو، حيث حمل مجلس الإدارة وقتها الوزير العوضي مسؤولية فشل التحديث، مشيراً إلى أن أبرز أسباب الاستقالة إلغاء العقد مع «ألافكو»، والتوجه لاستئجار طائرات بانتظار شراء طائرات ستكلف الدولة ٣,٨ مليارات دولار، وهو تفريط بالمال العام، وانتظار مجلس الإدارة موقفاً منصفاً يواجه تقرير لجنة التحقيق البرلمانية، إلا أنه لم يأت مع وجود تجاذبات سياسية أخرجت مشروع تحديث الأسطول.

خصخصة للمرة الثانية

وعاد تحديث «الكويتية» مرة أخرى إلى حلبة النقاش السياسي والبرلماني، ففي أكتوبر ٢٠١٢ صدر مشروع مرسوم بتحويل مؤسسة الخطوط الجوية الكويتية إلى شركة مساهمة، بهدف «تجاوز العقبات» التي تعيق تنفيذ قرار يعود لعام ٢٠٠٨ بخصخصة الشركة، والذي جاء بعد إقرار البرلمان في ٢٠٠٨ خطة لخصخصة الخطوط الجوية

التي تمنى بخسائر. وبموجب الخطة، تطرح الحكومة ٤٠ بالمئة من الشركة للاكتتاب العام، وتبيع ٣٥ بالمئة إلى مستثمر للأجل الطويل. وفي مايو ٢٠١٣، فازت «إيرباص» بصفقة تحديث أسطول الخطوط الكويتية بتكلفة ٨٥٠ مليون دينار، على أن تتسلم الشركة طائرتين في يونيو، ضمن تأجير ١٣ طائرة لمدة ٦ سنوات، كما يتضمن العقد شراء ١٠ طائرات من طراز (A٣٥٠) و ١٥ من طراز (A٣٢٠) بحلول العام ٢٠١٩، وترتفع الطائرات إلى ١٩ بالمرحلة الانتقالية، بعد التأجير، مع إحالة ١١ للتقاعد. ويعد العقد الذي تم إبرامه مع شركة إيرباص من نوع العقد الشامل لطائرات التأجير والشراء معاً، حيث تضمنت الصفقة مع «إيرباص» شراء ٢٥ طائرة حديثة، منها ١٠ طائرات عريضة البدن من طراز إيرباص (A٣٥٠) - (٩٠٠) بكلفة ٦٠ مليون دينار لكل طائرة، و ١٥ طائرة نحيفة البدن من طراز (A٣٢٠)، بكلفة ١٦,٥ مليون دينار لكل طائرة، وبكلفة إجمالية تبلغ ٨٥٠ مليون دينار تقريباً، على أن يبدأ تسليم الطائرات الحديثة بحلول العام ٢٠١٩.

عقبات التحديث

حسم مجلس إدارة الشركة تحديث الأسطول عبر شركة إيرباص، إلا أن صفقة شراء ٥ طائرات هندية مستعملة من شركة جيت إيرويز أوقفت عملية التحديث في مفترق طرق وجعلت العقد برمته في مهب الريح حيث أوقف وزير المواصلات صفقة شراء ٥ طائرات هندية والتي وصلت إلى مراحلها النهائية بحجة أنها «مستعملة»، وقام بإيقاف رئيس مجلس الإدارة عن العمل وهو ما دفعه إلى ساحات القضاء للفصل بينهما، كما خرج من صفوف مجلس الإدارة بعض الأعضاء لتعود الكرة مرة أخرى إلى تحديث الأسطول الذي بات تحديثه أمراً ملحا بإجماع شريحة كبيرة من موظفي «الكويتية» ومسؤولي الدولة.

مبررات التحديث

ويشير التحديث الذي يقف في وجهه البعض أزمة حقيقية بين الرجل العادي الذي يرى أنه يمكن لشركة خاصة إدارة هذا المرفق طالما أن الدولة عاجزة عن إدارته، إلا أن هناك متخصصين وفنيين نادوا بوجود تحديث أسطول «الكويتية» في أسرع وقت ممكن لأسباب عدة من بينها: كافة الصفقات التي وقعت في مؤتمر دبي للطيران سيتم تسليمها في بعد عام ٢٠٢٠، في حين أن صفقة «جيت إيرويز»، سبب الخلاف والتي ألغيت، بالإضافة إلى أن صفقة تحديث الأسطول عبارة عن شراء ٢٥ طائرة حديثة الصنع من مصنع «إيرباص» بجدول تسليم في ٢٠١٨ وينتهي في ٢٠٢٠، حالة الأسطول الحالي المتهالكة تستدعي الاستبدال بأسرع وقت ممكن، كما أن من بين الأسباب ما يتوجب استئجار طائرات لذلك الحل المتكامل يحتوي على تأجير ١٠ طائرات حديثة ٣٢٠ و ٥ طائرات حديثة الصنع من طراز ٣٢٠ إيرباص و ٥ طائرات مستعملة عمرها ٥ سنوات من طراز ٣٣٠، وهو ما يعني أن التأجير يحتوي على ٢٠ طائرة ١٥ حديثة و ٥ مستعملة.

خطة التحديث.. لاتزال قائمة

علقت مصادر مطلعة على خطة التحديث التي أقرها مجلس إدارة «الكويتية» بالقول: خطة التحديث لاتزال قائمة ولم يتم إلغاؤها، كما أن الحرب عليها لا تزال قائمة وهو ما جعل الخطوط الكويتية فريسة الصراعات في انتظار من ينتشلها أو تغرق فكرة تحديثها بلا عودة، لتعود كما بدأت ملكية خاصة بطائرات أسطولها البالغ ١٨ طائرة، وبعض منها سيكون خارج الخدمة في مارس أو أبريل المقبلين.